الأنباء
الثلاثاء 4 اكتوبر 2011

3200 مكلف دوام واحد منهم 570 دوامين

عمادي لـ «الأنباء»: لن يضار أي مكلف في «الأوقاف» ولا «تفنيش» لأي موظف

فيما يمكن وصفها بالبشرى لموظفي الأوقاف أعلن وكيل وزارة الأوقاف المساعد للشؤون المالية والإدارية فريد اسد عمادي «لن يضار أي مكلف بالوزارة ولا يوجد أي تفنيش لأي موظف في وزارة الأوقاف»، مشددا على ان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية محمد النومس أعطى توجيهاته بان أي إدارة تتأثر من إنهاء التكليف الثاني لأي موظف فعليها رفع أسماء المكلفين للنظر فيها وإعادتهم الى أعمالهم مرة أخرى ـ بحسب ما تقتضيه مصلحة العمل. وقال عمادي في تصريحات لـ«الأنباء» أمس عقب اعتصام عدد من العاملين في إدارات الوزارة ممن تم إلغاء تكليفهم الثاني أمام مكتب وزير الأوقاف ان عدد المكلفين في وزارة الأوقاف يفوق 3200 مكلف ولن يتأثر احد منهم بإنهاء تكليفه ولا توجد بالنسبة لهم أي مشكلة والقرار خص المكلفين منهم بدوامين حيث بلغ عددهم 570 مكلفا وهناك قرار وزاري يخص هؤلاء المكلفين بدوامين. وقال: «بلغنا رؤساء القطاعات بإرسال كشوف بأسماء المكلفين بالدوام الثاني والذين سيتأثر العمل بإنهاء تكليفهم لإعادتهم إلى العمل مرة أخرى، والوزير ليس لديه أي مانع من إعادتهم للعمل مرة أخرى». وعما تردد عن فصل أكثر من 1440 موظفا على بند التكليف ابتداء من أول ديسمبر المقبل نفى عمادي ذلك نفيا قاطعا، مؤكدا ان هذا الكلام عار عن الصحة ولا يوجد أي قرار وزاري بهذا الشأن. وبالنسبة لتأخر صرف رواتب بعض موظفي الوزارة وعما إذا كانت هناك مشاكل مالية أو إدارية قال عمادي «لا يوجد أي مشاكل مالية أو إدارية والأمور على وضعها الطبيعي ـ ولله الحمد».

● أسامة أبوالسعود

مكلفات يتظاهرن: كنا ومازلنا في خدمة القرآن الكريم

جانب من الموظفين المحتجين

الوزير أعطى توجيهاته بأن يرفع أي قطاع احتياجاته من المكلفين بدوامين لاستمرارهم في عملهم

العمر: إيقاف المكلفين بـ «الأوقاف» يثير الفوضى

أصدر مدير ادارة الدراسات الاسلامية د.محمد العمر بيانا وجهه لوزير الأوقاف قال فيه: اناشدكم بما حملكم الله اياه من أمانة القيام على تدبير امور وزارة تحمل المشروع الديني والتوعوي في الوطن وتبث قيمها ورؤاها في واقع المجتمع فهو الذي ينتظر منها الالتزام بمبادئها في جميع اعمالها لاسيما المحافظة على كرامات الناس وانسانيتهم، وانا في مناشدتي هذه اركز على امرين رئيسيين. فالناظر في قرار ايقاف 1400 مكلف عن العمل يلحظ حجم تداعياته فالاشخاص الذين بابعادهم عن العمل اغلقت حلقات للتحفيظ وتكدست فصول دراسية للنقص الحاد في عدد المحفظين والمحفظات، وكذا القائمون بالوظائف الادارية بجد واخلاص منقطعي النظير مما يجعل كلفة الاستغناء عنهم عالية جدا على سمعة وطننا الغالي والذي يدعم البعيد فكيف بالمنتج القريب، فالله الله فيهم يا معالي الوزير فما احوجنا اليوم لموقف منك يسجله لك التاريخ في تصحيح قرار ترفع فيه مرارة الشعور بالألم والاضطهاد عن المستضعفين والذين يؤدون اعمالهم باخلاص وتبعد عنهم المآسي الاجتماعية والنفسية والمادية التي لحقت بهم وباطفالهم واسرهم، اما ما قيل عن وجود غير الملتزمين بالعمل والمتجاوزين فيه فهذا كلام غير دقيق ولا ينبغي تعميمه على الجميع. والقضية الجوهرية الاخرى هي قرار ايقاف حركة التنقلات في ادارة الدراسات الاسلامية والذي عمت بسببه الفوضى في اجواء الدور مع بداية العام الدراسي والذي يفترض ان يصحبه الدعم الايجابي من الوزارة في تسهيل مهمته فقد كان الجميع متحفزا للعمل بنشاط وهمة وجاء الوقف لينشر الاحباط في اجواء العمل ليتساءل الجميع عن مصيره فالكل يرغب بمكانه الجديد الذي ما ان استقر به وبدأ بالانتاج الا سحب منه وانا على علم ويقين بان معاليكم لا يرضى بالفوضى وغياب البوصلة الرشيدة في الوزارة فنأمل منكم التدخل لاعادة الاستقرار الى بيئة العمل. لذا ارفع هذه المناشدة الماثلة امامكم والتي كنت امل ان تكون في مقابلة شخصية مع معاليكم ولكن لم يدفعني للجوء الى صفحات الجرائد الا كون جميع محاولاتي للقائكم والتي امتدت الى اكثر من شهرين لم اجد لها ردا. وعليه فانني امل منكم التفضل بالنظر ودراسة ما جاء فيها وتشكيل لجنة تشمل جميع الاطراف المعنية من ادارات قطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الاسلامية للوقوف على واقع الميدان وسماع وجهات النظر. وكلي امل بما عرف عن معاليكم من حرص واهتمام ان تجد مناشدتي هذه القبول لديكم، ويحدوني في هذا كلمة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذ يقول: «لو عثرت دابة في العراق لسألني الله عنها لِمَ لَمْ تسو لها الطريق يا عمر» فما بالك وقد تعثر الكثير.

استقبل وفداً من النقابة العامة للبنوك برئاسة منصور عاشور وأعلن تأييده لمطالب النقابة العادلة

الهارون: يجب زيادة المميزات لصالح العاملين بالقطاع الخاص

أعلن وزير التخطيط والتنمية عبدالوهاب الهارون تأييده ودعمه الكامل للمطالب المشروعة التي تتبناها نقابة العاملين في البنوك بزيادة رواتب العاملين بالقطاع الخاص الذي شهد هجرات عكسية إلى القطاع الحكومي خلال السنوات الماضية، ما اثر على نسبة العمالة الوطنية بالقطاع الخاص بشكل كبير.

وأشاد الهارون خلال استقباله وفدا من النقابة العامة للبنوك برئاسة رئيس النقابة منصور عاشور بالدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص في بناء الكويت على مختلف الأصعدة باعتباره ركيزة قوية من ركائز الاقتصاد الوطني ومثمنا في الوقت ذاته دور النقابة العامة للبنوك في التوعية والمطالبة بحقوق إخوانهم العاملين في القطاع الخاص المشروعة والعادلة.

وأبدى الوزير تفهمه لمطالب النقابة العامة للبنوك، مؤكدا ان زيادة العاملين في القطاع الخاص ستصب في تنمية هذا القطاع الحيوي وتطوره باعتباره سوقا ضخما لاستقطاب العمالة الوطنية، وتحقيق مطالبهم المشروعة سيحفزهم على التسابق للعمل بالقطاع الخاص وليس الهجرة منه كما يحدث الآن.

وكشف الوزير الهارون انه أبدى تحفظه على الكوادر والزيادات الأخيرة التي أقرت لمختلف العاملين بالجهات الحكومية على حساب موظفي القطاع الخاص الذين يجب دعمهم ماليا ومساندتهم في القطاع الخاص حتى يمكننا القضاء على البطالة بين المواطنين وأيضا الحد من طابور الانتظار في ديوان الخدمة المدنية للتوظيف في القطاع الحكومي.

وشدد على ان القطاع الحكومي لا يمكن ان يستوعب معدلات التوظيف المرتفعة إلى الأبد ولابد من المساهمة في تشجيع الشباب الكويتي على الالتحاق بالقطاع الخاص باعتباره شريكا مهما في تنمية الكويت وتطورها، ولن يأتي ذلك إلا بتحقيق المطالب العادلة بزيادة رواتبهم ووصولها إلى الحد الذي يرضي الطموح ويحقق الأمان الوظيفي.

وشدد على ان ما يجري في الساحة حاليا هو أمر مخالف للتوجه العام للدولة ولقانون التنمية الذي أقر من مجلس الأمة عبر التصعيد النيابي والتصريحات المختلفة لإقرار الكوادر والزيادات المالية لمختلف الجهات الحكومية.

وأكد الهارون ان طغيان القرار السياسي أضر بالقطاع الخاص ولابد من زيادة الفوارق والمميزات لصالح العاملين في القطاع الخاص وليس العكس.

وأوضح ان هناك أرقاما موجودة في قانون التنمية يجب تطبيقها حسب القانون وبأرقام محددة وليس ما يجري حاليا من أرقام بعيدة عن التحقيق حسب بيانات قانون خطة التنمية.

عبدالوهاب الهارون لدى استقباله وفد نقابة البنوك

«المهندسين» تنظم ندوة عن المستجدات البيئية في «أم الهيمان»

تقيم جمعية المهندسين الكويتية في الساعة السادسة والنصف مساء اليوم (الثلاثاء الرابع من أكتوبر الجاري بمقرها في بنيد القار)، ندوة خاصة بعنوان: «مأساة بلا مواساة» يحاضر فيها رئيس اللجنة البيئية التطوعية في ضاحية علي صباح السالم «أم الهيمان» م.أحمد الشريع.

منصور الحربي

وقال رئيس اللجنة البيئية في جمعية المهندسين الكويتية م.منصور المري: ان هذه الندوة تهدف إلى زيادة الاهتمام بهذه المنطقة التي عانت وتعاني من تأثيرات، مشيرا إلى عرض لأول فيلم وثائقي عن الواقع البيئي وتأثيراته على سكان أم الهيمان.

وأشار المري إلى أن هذه الندوة ستكون باكورة مشاريع وأنشطة اللجنة البيئية في جمعية المهندسين الكويتية والهادفة إلى زيادة الوعي البيئي في المجتمع، ومناقشة القضايا البيئية في البلاد ووضع الحلول الفنية لما تواجهه من مشاكل بالتعاون مع المعنيين والمتخصصين في الشأن البيئي.

نقابة القانونيين تطالب مجلس الوزراء بتحقيق المساواة بين أصحاب المهنة الواحدة

استغرب مجلس إدارة نقابة القانونيين بعض التصريحات التي تنسب الى مصادر مطلعة ادعت استحالة اعطاء القانونيين مسمياتهم، فنرد على هذه المصادر التي لا تراعي مصالح البلاد، ولا حقوق العباد بأن القانونيين التزموا بعقد مع ديوان الخدمة المدنية والعقد شريعة المتعاقدين، وبما ان المسميات لا تتناسب والمهام الموكلة للقانونيين بموجب هذه المسميات وهي مهام «محامي» فسوف يلتزم القانونيون ببنود هذا العقد ويمتنعون عن الأعمال القانونية، وعلى هذه المصادر تبرير الأعذار لمجلس الوزراء الذي قامت نقابة القانونيين بشرح واف له بالأدلة والبراهين بأن القانوني هو قانوني أينما ذهب وان مسماه حق له وهو حق امتياز وليس حقا ولائيا للدولة، فكان الأجدر بهذه المصادر ان تدفع لإلغاء الفوارق بين المتماثلين وانه لا تمييز على المهنة كما هو حاصل بين القانونيين حماية لمصالح المواطنين وحفاظا على المال من الهدر بسبب كثرة خسارة القضايا واحتراما لمبادئ الدستور التي نصت على العدل والمساواة، فلذلك والتزاما من نقابة القانونيين بالدفاع عن مصالح القانونيين فإنها تهيب بمجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية لعدم الالتفات الى الأصوات التي تهدف الى التمييز والطبقية والتفريق بين المتماثلين.

«البرامجي المشترك» لمجلس التعاون توقّع إطلاق حملة «إنسان»

تبادل وثائق العقد

أعلنت مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن توقيعها عقد المشروع الوطني للتوعية بالصحة النفسية والاجتماعية (إنسان) مع صاحب الفكرة المستشار أحمد الصالح. وبهذه المناسبة صرح البناي بأن توقيع هذا العقد جاء بعد الاطلاع بشكل كاف على فحوى المشروع وأهدافه ورسالته والرؤية التي ينطلق منها حيث تبين بشكل واضح توافق أهداف المشروع مع الأهداف العامة للمؤسسة.

وأوضح البناي أن المؤسسة ستضع كل إمكانياتها الفنية وخبراتها المهنية لتعزيز رسائل الحملة وقيمها التوعوية بما يساهم في تحقيق أهدافها بنشر تلك الرسائل للشريحة المستهدفة. وأكد البناي ان مضمون الحملة ورسائلها تشكل داعما كبيرا لبرامج حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال بناء الإنسان القادر على المساهمة في عملية التقدم والتطور الحاصلة في هذه الدول.

ومن جانبه أوضح احمد الصالح مستشار الحياة والأعمال صاحب الملكية الفكرية والرئيس التنفيذي لحملة «إنسان» أن فكرة الحملة تبلورت خلال السنوات الماضية لما لمسناه ـ من خلال حالات عملية ـ من حاجة ملحة لمواجهة زيادة مطردة في حالات الاعتلال النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع، وأثر ذلك على مجمل سلوكيات الفرد بين شركائه في المجتمع خاصة بعد الأحداث السياسية والاقتصادية التي تمر فيها المنطقة.

وأضاف الصالح ان العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية تلقي بظلالها على مجتمعاتنا من خلال أرقام وإحصاءات مفزعة تنذر بضرورة الوقوف عندها، حيث ارتفعت معدلات الاكتئاب بشكل غير منطقي، وهذا له أبلغ الأثر على الإنتاجية والسلوكيات بشكل عام. وتعتمد فكرة الحملة على ابتكار برنامج وطني شامل وعلمي يبث مجموعة من الرسائل التوعوية والتثقيفية ضمن إطار إعلامي متكامل على مستوى الكويت والخليج العربي لتوعية الناس بأهمية الصحة النفسية والاجتماعية وكيفية التعامل معها ابتداء من النهوض بالذات ثم علاقة هذا الأمر بالأسرة والمحيط الاجتماعي وانتهاء بعلاقة الفرد بالمجتمع وتطوير سلوك الفرد والمجتمع لخلق توازن في الحياة، من خلال إقامة أنشطة وحملات إعلامية توعوية ومحاضرات وبرامج تلفزيونية مؤثرة. وفكرة المشروع جاءت لتجسد مدى حاجة مجتمعاتنا الخليجية بشكل خاص والعربية بشكل عام لإعادة النظر في مفاهيم الصحة النفسية والاجتماعية باعتبارها لا تقل أهمية عن الاهتمام بالصحة الجسدية ما لم تكن هي الأجدر بالاهتمام كونها تعكس ايجابيتها على الصحة الجسدية.

واشار الصالح الى ان اختيار اسم البرنامج الوطني للتوعية بالصحة النفسية والاجتماعية (إنسان) جاء ليعبر عن أهمية الاهتمام بالنواحي النفسية والاجتماعية للإنسان كونه مجموعة من القيم والمفاهيم والمشاعر التي تتحكم في سلوكه مع نفسه أولا ومن ثم سلوكه مع محيطه ومجتمعه ثانيا، وبالتالي فان تعزيز تلك المفاهيم والقيم بشكل صحيح وواع ينقلنا لتكوين مجتمع متحضر ومنتج وخال من أي معوقات نفسية واجتماعية تمنعه من أداء واجبه تجاه نفسه وتجاه الآخرين بصورة رائعة تعكس مدى وعيه ورقي قيمه ومبادئه.